



«ثورة» المشتقات النفطية تهدد النظام السوداني

المصري التي كانت تدعو الى العنف، وتميزت الحالة السودانية بعد فترات الاقتتال وانفصال جنوب السودان وسيطرة قلة من التنظيم الإخواني، على مقاليد الأمور وسوء الإدارة واستنزاف الفساد، مما أدى الى حالة من الإحباط وسط التنظيم الإخواني وعلنا ذلك صراحة بل لجأ بعضهم الى استخدام أسلوب الانقلاب العسكري على قيادة التنظيم والتي فشلت بدورها أن تعيد الكرة عليهم في أكثر من محاولة. وفي ذات الوقت نجد أن الأحزاب التقليدية «الامة والاتحادي والشيوعي» منذ الاستقلال فقدت شعبيتها بعد ظهور تنظيمات إقليمية في غرب وشرق وشمال السودان تطالب بحقها في المشاركة في إدارة حكم البلاد، وتحولت بعد محاربة حكومة الخرطوم لهم الى إنشاء كيانات مسلحة لمحاربة النظام..

ويتوقع المراقبون تنامي وتصاعد حركة الاحتجاجات التي تعم الآن العديد من كبرى مدن البلاد ..

مر تفتة بين أفراد الشعب، بالإضافة الى الفوارق بين الطبقات الاجتماعية..

وتعتبر دوائر إعلامية عربية وغربية أن النظام الحاكم في السودان يواجه احتجاجات شعبية عارمة هي الأضعف التي تهدد وجوده، وأن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان غير مهتم بما يحدث في مصر قدر ما هو مهتم بالمظاهرات الجارية في السودان، وخشيته من تفكك الأوضاع هناك وسقوط حكم الإخوان كما حدث في مصر، وترى بعض الاطراف المنشقة عن النظام الإخواني في السودان، ان المعادلة السياسية على الساحة السودانية .

وحسب المراقبين النظام الحاكم في السودان وخلال السنوات الماضية قد عانى الكثير من الضربات التي تشابه ما عاناه تنظيم الإخوان في مصر في فترة التسعينيات من القرن الماضي، فيما عرفت بفترة المراجعات التي أدت الى خروج قيادات من التنظيم

النفطية، لتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة، أتى ليؤكد أن الحراك الشعبي ظل خلال أكثر من عامين في حالة غليان وتحفز، بينما فشلت الحكومة السودانية في معالجة الملفات التي يمكن أن تشكل عاملاً لاندلاع مظاهرات معارضة تخرج عن نطاق السيطرة، ومن المشكوك أن تنجح معها الحلول الامنية مثلما لم تنجح في بلدان عربية أخرى.

ويرى مراقبون أن الأوضاع بالسودان أكثر خطورة وأن عوامل ودوافع الثورة فيه أقوى من بقية الدول العربية، حيث كان انفصال الجنوب، والنزاعات في اقليم دارفور، وجنوب كردفان، خير دليل على ما يحدث من انشقاقات داخل دولة السودان.

وتذهب التحليلات الى أن الاحتجاجات هذه المرة مختلفة حيث خرجت الجماهير للاعتراض على رفع الدعم عن المشتقات النفطية مما أدى الى ارتفاع الاسعار الى أكثر من 60%، حيث إن نسبة البطالة

يشهد السودان منذ الاسبوع الماضي حركة احتجاجات شعبية هي الأوسع منذ تسلم الرئيس عمر البشير السلطة عام 1989م، وتشير حصيلة أولية الى سقوط أكثر من 100 قتيل حتى مساء السبت الماضي، ما يؤكد أن خلفية الاحتجاجات هذه المرة أعمق من أزمة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وأن توصيفات الحكومة السودانية للجماهير التي تقف خلف الاحتجاجات تمهد لتكرار سيناريو الحلول الامنية في بعض البلدان العربية على طريقة أنظمة جماعة «الإخوان» التي حكمتها..

كتب: محرم الشؤون العربية والدولية

احتجاجات عارمة لم تصل الى زخم حراك شعبي شامل- أهمها في يونيو 2012م، وصف الرئيس عمر البشير من وقفوا وراءها وشاركوا فيها بأنهم «شذاذ آفاق وفقايق ستزول قريباً».

إلا أن انفجار احتجاجات شعبية واسعة النطاق منتصف الاسبوع الماضي، اطلق شرارتها قرار الحكومة السودانية رفع الدعم الحكومي عن المشتقات

> تأخر السودان في الإنضمام الى قائمة ما يصطلح على تسميته بـ «ثورات الربيع العربي» يعزى الى قدرة الحكومة السودانية على قمع الحراك الشعبي، حيث نجحت أجهزة الأمن في احتوائه في بداياته، ومنع تحوله الى حراك جارف انطلاقاً من الفعاليات التي كانت الجامعات بؤرتها وتضامن معها في أيامها الأولى عدد محدود نسبياً من القطاعات الشعبية وجرت بعدها

الزهيري: مذكرة الشؤون القانونية (سياسية) ضمن مخطط لهدم المؤسسات الدستورية

أن أعضاء الحكومة أقسموا على احترام الدستور والقانون والحفاظ عليه، وقال: أن تلك المذكرة ناقضت نفسها تارة بالإشارة إلى عدم وجود ظروف تمنع إجراء انتخابات.. وفي نهاية المذكرة بالإشارة لظروف القاهرة وطلب فترة خمس سنوات جديدة، تنقل فيها صلاحيات المجالس المحلية للمحافظين ومدراء المديرية، على أن يتم تعيين (المحافظين، مدراء المديرية) بالتوافق وفقاً لآلية تعيين الحكومة المنصوص عليها في آلية تنفيذ المبادرة الانتقالية، وعلى أن يتم إعداد قانون خاص بذلك. وأستغرب البرلمان الزهيري أن يقدم وزير الشؤون القانونية مثل هذا الطلب، وقال: أن مهام المجالس



أكد رئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب- احمد الزهيري، أن استهداف المجالس المحلية هو استمرار لمسلسل اللقاء المشترك ومساعدتهم لهدم كل المؤسسات الدستورية في البلد، والتي دشنت بحملة اقضاءات واسعة للكفاءات الإدارية في الوزارات والمؤسسات والمحافظات وكل مرافق الدولة وإحلالها بعناصر حزبية. وقال الزهيري: أن من يتحدثون عن حل المجالس المحلية اليوم هم أولئك الذين تحدثوا بالأمس عن حل مجلسي (النواب، الشورى) وهي مؤسسات شرعية ودستورية..

المحلية المنصوص عليها بقانون السلطة المحلية هي مهام (رقابية، وإشرافية) وليست (تنفيذية)، ومن غير المنطق أن يكون المحافظ أو مدير المديرية هو المنفذ ويكون في الوقت ذاته المراقب والمحاسب. وأضاف: أن طلب وزير الشؤون القانونية يعني تغيير كل محافظي المحافظات ومدراء المديرية العاملين حالياً وتعيين آخرين على أساس «التقاسم» . ما يعني فقدان الخبراء والكفاءات من الكوادر المحلية واخضاع التعيين لمبدأ «الخاصة الحزبية» . وشدد الزهيري على أن هذه التوجهات «حزبية، سياسية» ولا تخدم بناء الدولة والد العملية الديمقراطية، وأن من يتبناها يتعمد إعاقة مهام الحوار الوطني ولا يوجد لديه رؤية للعمل من أجل اليمن، وأضاف: أن هذه الممارسات تؤكد الهروب الصريح لبعض الاطراف من إجراء أي انتخابات سواء للمجالس التشريعية أو المحلية لأنهم يعرفون حقيقة حجمهم في الشارع لذلك لم يعد يوسع تلك الاطراف سوى ممارسة الابتزاز السياسي فقط.

مشيراً إلى أنه لا احد يستطيع حل المجالس المحلية المنتخبة من الشعب.. وان ما ينهي شرعيتها ومدتها هو إجراء انتخابات محلية جديدة. وأوضح الزهيري بأن المجالس المحلية هي هيئات دستورية وقانونية وفقاً للمواد الدستورية رقم (4) والمادة (146) وكذا المادة (13) من قانون السلطة المحلية، والتي حددت مدة المجالس المحلية ونصت على «دعوة رئيس الجمهورية للتأخيرين إلى انتخابات محلية جديدة قبل إنتهاء مدة المجالس المحلية بـ 60» يوماً على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف القاهرة ظلت المجالس المحلية قائمة تبشر نشاطها حتى تزول هذه الظروف ويتم إجراء انتخابات جديدة للمجالس المحلية، مؤكداً أن وضع المجالس المحلية «قانوني» من خلال نصوص الدستور والقانون ولن يتغير إلا بانتخابات. وعلق الزهيري على ما ورد في مذكرة وزير الشؤون القانونية المرفوعة لرئيس الوزراء، مؤكداً انها ذات صبغة (سياسية) رغم

عمليات تطهير واسعة لعناصر «الإخوان» في دول الخليج



طبيعياً إزاء ما تبين في أعقاب ثورات ما كان يسمى بالربيع العربي التي كشفت الوجه الحقيقي لجماعة «الإخوان» المتورطة حالياً في أكثر من دولة عربية في أعمال قتل واسعة وترويع للأمنيين والتحالف مع تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات التكفيرية المسلحة، فضلاً عن إثارة الفتن والفوضى وهدم وتقويض مؤسسات الدولة المدنية والتآمر على الجيوش العربية.

وأوضحت الصحيفة أن جماعة «الإخوان» قامت بالتدخل السافر في شؤون عدد من دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية والإمارات والكويت والتطاول على رومزها، لافتة الى ما قاله

> جادة لإقصاء أعضاء جماعة «الإخوان» عن مراكز ودوائر صناعة القرار.. وقالت مصادر مطلعة لصحيفة «السياسة» الكويتية السبت، إن تلك الخطوات بدأت حيز التنفيذ خلال الأيام القليلة الماضية.

وأوضحت المصادر أن السياسة الجديدة التي بدأ العمل بها وتطبيقها في عدد من المؤسسات والأجهزة الحكومية تأتي تنفيذاً لقرار خليجي تم التوصل اليه خلال اجتماع ضم مسؤولين رفيعي المستوى في دول مجلس التعاون الخليجي يقضي بإبعاد رموز وأعضاء «الجماعة» عن المواقع القيادية والمناصب ذات المستوى الحيوي في المؤسسات والأجهزة الحكومية في دول الخليج الست.

وأشارت المصادر إلى أن الحكومة الكويتية التي أقصت الاسبوع الماضي عدداً من عناصر «الجماعة» عن رئاسة ديوان الزكاة ستقوم في المرحلة المقبلة بإقصاء «الإخوان» عن المواقع القيادية في وزارة الأوقاف والقطاع النفى ووزارة الكهرباء والمياه وجامعة الكويت وعدد من المعاهد وغيرها من المواقع التي يسعلن عنها تبعاً.

ذات المصادر أكدت بحسب الصحيفة «أن القرارات السابقة استتلتوها قرارات وإجراءات أكثر صرامة.. مشيرة الى أن التوافق الخليجي على ضرورة استئصال شأفة الإخوان كان رد فعل

العيد الـ 51 لثورة الـ 26 من سبتمبر

يجب الحرص على تضميد الجراحات والسمو فوق الخلافات وفتح صفحة جديدة

